

هذا التغيير فرض على المؤسسات التي تسعى للاستمرارية وزيادة أدائها أن تواكب هذه التطورات من خلال تبني الأساليب الحديثة في تقديم الخدمات؛ بالإضافة إلى ذلك، تسعى هذه المؤسسات إلى التأثير على سلوكيات الأفراد وتفاعلاتهم، وهذا ينطبق بشكل خاص على الخدمات المالية التي تحولت من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي حيث يتم ذلك عبر إدخال وسائل متطورة، وتحديث المنتجات وتقديمها بشكل أفضل وإضافة تقنيات مستحدثة كالدفع عبر الهواتف المحمولة، ؛ كل هذا يهدف إلى تقليل القيود التي تعيق إمكانية الحصول على هذه الخدمات وتعزيز الشمول المالي. يحظى الشمول المالي بمزيد من الاهتمام من قبل صناعات القرار في جميع أنحاء العالم، ويعتبر الشمول مفهوما حديثا يركز على القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة منخفضة، حيث يعد الشمول المالي عاملا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي على المستويين المحلي والعالمي، هذا الاندماج يعزز من قدرة الحكومات والمؤسسات المالية على رسم سياسات مالية أكثر فعالية وتوجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة.